لا سيما المتعلقة بالجانب البرلماني

الغانم استعرض علاقات التعاون بين الكويت والعراق مع الحلبوسي

وصل رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي والوفد المرافق له إلى البلاد امس في زيارة رسمية تستغرق يومين.

وكان في استقبال الحلبوسي لدى وصوله رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم، ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب أحمد الحمد، والأمين العام لمجلس الأمة علام الكندري، وسفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت المنهل الصافي.

على صعيد متصل عقد الغانم في مكتبه أمس مباحثات رسمية مع رئيس مجلس النواب العراقي محمد الحلبوسي والوفد المرافق له وذلك بمناسبة زيارته الرسمية للبلاد.

وجرى خلال المباحثات استعراض علاقات التعاون بين الكويت والعراق وسبل تعزيزها وتطويرها في كافة المجالات لا سيما المتعلقة بالجانب البرلماني.

الغانم لدى استقبال الحلبوسي

كما تم خلال المباحثات بحث العديد من الملفات والقضايا ذات الاهتمام المشترك، اضافة الى تبادل وجهات النظر ازاء ما تشهده الساحتين الاقليمية والدولية مؤخرا من مستجدات وتطورات.

رئيس مجلس الامة مستقبلاً الحلبوسي في المجلس

وحضر المباحثات نائب رئيس مجلس الأمة أحمد خليفة الشحومي، ورئيس بعثة الشرف المرافقة النائب أحمد الحمد، والنواب الدكتور هشام الصالح، ومبارك العرو، وسلمان الحليلة، وسفير جمهورية العراق لدى دولة الكويت المنهل الصافي الى جانب أعضاء الوفد البرلماني العراقي.

وعقب المباحثات اقام الرئيس الغانم مأدبة غداء على شرف الضيف الزائر والوفد المرافق له في قاعة الاحتفالات الكبرى حضرها عدد من النواب.

يذكر أن رئيس مجلس النواب العراقي وصل والوفد المرافق له إلى البلاد يوم أمس في زيارة رسمية تستغرق يومين.

من جهة أخرى بعث رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم امس ببرقيتي تهنئة إلى رئيس مجلس النواب في كومنولث أستراليا توني سميث ورئيس مجلس الشيوخ سكوت ريان وذلك بمناسبة العيد الوطني لبلدهما.

جانب من الاستقبال

.. وخلال جلسة المباحثات

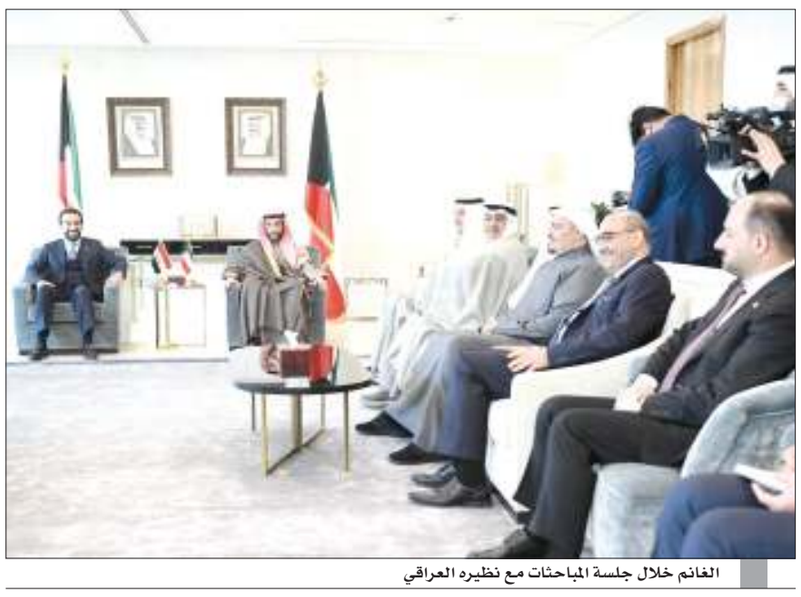
الغانم خلال جلسة المباحثات مع نظيره العراقي

في اجتماع اعتذر عنه المضف

«التعليمية» تستعجل إقرار اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية

جانب من اجتماع اللجنة التعليمية بالبرلمان

ناقشت لجنة شؤون التعليم والثقافة والإرشاد في اجتماعها أمس الأول الاقتراح برغبة بشأن استعجال إصدار اللائحة التنفيذية لقانون الجامعات الحكومية.

وقال رئيس اللجنة د. حمد المطر في تصريح بالمركز الإعلامي في مجلس الأمة اليوم الاثنين إن اللجنة طالبت وزير التعليم العالي بضرورة الإسراع في إقرار اللائحة التنفيذية لقانون جامعة الكويت من أجل تطوير العملية التعليمية في البلاد.

وأوضح أن اللجنة التعليمية اجتمعت أمس الأول مع عدد كبير من أعضاء هيئة التدريس في جامعة الكويت السابقين والحالين وعددهم ما يقارب 21 أستاذاً.

ونوه إلى اعتذار وزير التربية وزير التعليم العالي د. علي المضف عن حضور الاجتماع وأناب مدير جامعة الكويت د. فايز الظفيري ووكيل وزارة التعليم العالي د.صبيح المخيزيم والأمين العام لجامعة الكويت د. مثني الرفاعي وأعضاء هيئة التدريس.

وأوضح أن اللجنة بعد الاستماع إلى عدد من أعضاء هيئة التدريس والمهتمين والمختصين سوف ترفع تقريراً إلى وزير التربية المقبل، متمنيا أن يأخذ الوزير بعين الاعتبار إتمام الانتهاء من اللائحة التنفيذية بعد الرجوع إلى اللجنة التعليمية.

وقال المطر إن اعضاء اللجنة اتفقوا على أن قانون الجامعات الحكومية رقم 2019/76 هو قانون غير مناسب وبه العديد من المواد التي لا ترتقي إلى تطوير العملية التعليمية في جامعة الكويت.

واستغرب مرور عامين على القانون من دون تطبيق بسبب عدم الانتهاء من اللائحة التنفيذية التي سيصادف في شهر مارس المقبل مرور عام كامل ولم تخرج بمرسوم.

وبين المطر أن اللوائح التنفيذية عادة تصدر بقرار، إلا في هذا القانون فإن لائحته التنفيذية ستصدر عن طريق مرسوم والذي يأخذ وقتا.

وأشار إلى إلى أنه تم الاتفاق على ضرورة تعديل القانون تعديلاً جذرياً مع المحافظة على بعض جوانبه الايجابية، مشددا على أن «تعديل القانون مهم جدا».

واعتبر أن اللائحة التنفيذية التي أعدت وأقرت من إدارة الفتوى والتشريع وأرسلت إلى مجلس الوزراء هي لائحة غير مناسبة ولا يمكن تطبيقها لأنها تحتوي على 39 مادة من بينها 21 مادة تتعلق بعقوبات ضد أعضاء هيئة التدريس، مشددا على ضرورة الحفاظ على جامعة الكويت هذا الكيان المشيد منذ أكثر من خمسين عاما. وأكد ضرورة إعادة النظر في تلك اللائحة فضلا عن إشغال المناصب الشاغرة التي وصلت إلى ١٥٠ منصباً حتى الآن غير موجود وغير مسكن.

الحميدي لإسناد تنفيذ مشروع مدينة الصابرية إلى شركات مساهمة عامة

أعلن النائب بدر الحميدي عن تقديمه اقتراحا برغبة في شأن قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتنفيذ مشروع مدينة الصابرية.

تبنى المشرع استناداً إلى أحكام الدستور عدة قوانين تهدف إلى توفير سبل إنشاء وبناء المدن الإسكانية متكاملة الخدمات والمرافق العامة مدعومة بتخصيص الأراضي اللازمة لتنفيذ هذه الخدمات تحقيقاً إلى توفير المسكن الملائم للآلاف من الأسر مستحقي الرعاية السكنية، المقيدة طلباتهم على قوائم الانتظار بالمؤسسة العامة للرعاية السكنية.

وجاء القانون رقم 47 لسنة 1993 في شأن الرعاية السكنية، بالالتزام الحكومي توفير الرعاية السكنية لمستحقيها، وتنفيذاً من المؤسسة لهذه الغاية بإنجاز المشاريع الاسكانية على الأراضي المخصصة لها من بلدية الكويت.

وأردف القانون دعماً لنشاط المؤسسة، فضلاً عن رأسمالها المادي والعيني. سبل الاستعانة بنشاط القطاع الخاص إسهاماً في تنفيذ هذه المشاريع، والإفادة من امكاناته المادية والفنية. فأصدر القانون رقم 27 لسنة 1995 في شأن اسهام نشاط القطاع الخاص في تعمير الأراضي الفضاء المملوكة للدولة لأغراض الرعاية السكنية. بياناً لقيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية تمويل الشركات المملوكة لها أو للدولة أو إحدى الهيئات العامة أو الشركات المساهمة التي يدخل النشاط العقاري في أغراضها. وأردف ذلك بأحقية المؤسسة في التعاقد المباشر مع الشركات المتخصصة، ومتابعة الدراسات والأبحاث العالمية ذات الصلة بأعمال التصميم والإنشاء والقواعد الفنية تنفيذاً لمشاريعها طبقاً للمواصفات العالمية، والتعاقد مع المكاتب الاستشارية العالمية والمتخصصة في هذا النشاط.

وقد جاء ذلك تأكيداً لمبادرات تنفيذ المشاريع من خلال القطاع الخاص أو مشاركته عملاً على رفع كامل النفقات عن المؤسسة، من خلال الاستعانة بتجارب الدول الأخرى في مجال الإسكان والاستفادة من خبرات الشركات العالمية في هذا المجال.

بدر الحميدي

وتحقيقا لما تقدم وعملاً على الإفادة عملياً من الإمكانات الممنوحة للمؤسسة العامة للرعاية السكنية وفقاً لقانون إنشائها رقم 47 لسنة 1993 المشار إليه وما الحق به بأحكام القانون رقم 27 لسنة 1995 سالف البيان.

يكون من الملائم تحقيقاً للصالح العام، إسناد تنفيذ مشروع مدينة اسكانية متكاملة الخدمات والمرافق العامة من قبل القطاع الخاص.

ومن هذه المشاريع الحيوية مشروع مدينة الصابرية والتي تستوعب (52) ألف قسيمة، وذلك من خلال طرحه على الشركات المتخصصة المدرجة أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية وغيرها وفقاً للأحكام المحددة لها بالقانون رقم 116 لسنة 2014 بشأن الشراكة بين القطاعين العام والخاص. وليجري تنفيذها بنظام «B.O.T» البناء والتشغيل وتحويل الملكية للدولة.

والثابت أن تنفيذ المشروع كاملاً ستتم تغطية تكاليف إنشائه كاملة من جانب الشركات المستثمرة من خلال تحصيلها العائد المادي لاستغلال واستثمار القسائم التجارية الاستثمارية الخدمية وغيرها من المرافق التي يجري استثمارها من دون تحميل الخزانة العامة أي تكاليف في هذا الشأن ويجري تسليم القسائم السكنية إلى المؤسسة العامة للرعاية السكنية لتجري منها اختصاصها بالتوزيع على المستحقين لها وفقاً لأحكام القانون رقم 47 لسنة 1993، 27 لسنة 1995 المشار إليها، لذا فإنني أتقدم بالاقتراح برغبة التالي:

« قيام المؤسسة العامة للرعاية السكنية بتنفيذ مشروع مدينة الصابرية بأن يكون إسناد التنفيذ بواسطة شركة مساهمة عامة أو أكثر مباشرة أو بالمشاركة والتعاون مع المؤسسة العامة للرعاية السكنية بالتمويل من وزارة المالية والصندوق الكويتي للتنمية في رأسمالها من بين الشركات المتخصصة إضافة إلى الشركات المحلية المدرج أسهمها في سوق الكويت للأوراق المالية.

أن يكون التنفيذ للبنية التحتية والمرافق الخدمية للاستثمار والتجارية والترفيه بنظام التنفيذ والتشغيل وتحويل الملكية إلى الجهة المتعاقدة بنظام «B.O.T» وفقاً لاختصاصاتها المحددة، بأحكام القانون رقم 47 لسنة 1993 والقانون رقم 27 لسنة 1995 والقانون رقم 116 لسنة 2014 المشار إليهما».

في السكن الخاص والنموذجي منذ مارس الماضي

الغريب يقترح تحمل الدولة قيمة استهلاك الكهرباء والماء عن المواطنين

أعلن النائب يوسف الغريب عن أنه تقدم باقتراح برغبة بأن تتحمل الدولة قيمة استهلاك الكهرباء والماء عن المواطنين بالسكن الخاص والنموذجي خلال الفترة من 1 مارس 2020 حتى نهاية فبراير 2021.

ونص الاقتراح على ما يلي:

على الرغم من محدودية دخل المواطنين وثبات الالتزامات الشهرية المتطلبة منهم لكن جاءت جائحة كورونا بآثارها الاقتصادية السلبية لتعمق التزام المواطنين تجاه هذه الالتزامات، وقد ظهرت هذ المعاناة في أمور عدة خلال هذه الأزمة أهمها عدم قدرة المواطن على الوفاء بتعهداته المالية.

وبسبب ذلك فقد اتخذت دول مجاورة عدة وفي العالم حزمة من القرارات الاقتصادية الفورية لمساعدة مواطنيها في تخطي هذه الأزمة ومنها تحمل الدولة قيمة استهلاك الكهرباء والماء خلال مدة محددة.

وإنصافاً للمواطن الكويتي وبسبب الآثار السلبية التي طالت ميزانيات الأسر التي تضررت فعلياً من جائحة كورونا ومازالت تعاني منها حتى الآن، لذا أتقدم بالاقتراح برغبة التالي :

تتحمل الدولة قيمة استهلاك الكهرباء والماء عن المواطنين في السكن الخاص والنموذجي خلال الفترة من الأول من مارس 2020 حتى نهاية فبراير 2021 .

يوسف الغريب